ميزان التجارة المصرية (١)

ان البحث عن سير التجارة المصرية الخارجية محفوف بالصعوبات الملازمة لهذا البحث في جميع البلدان ولكن التجارة المصرية سائرة على خطوط جلية قليلة وذلك يسهّل صعوبتها. فمصر بلاد زراعية تحمل ديناً ثقيلاً واعتمادها هو على ما تصدره من محاصلاتها "الخام" لتشتري بهِ كل ما يرد عليها بما فيهِ من الوقود والخشب والبضاعة المصنوعة وجانب كبير من الاطعمة التي يحتاج اليها اهلها وايضاً لتدفع قيمة ما يستحق عليها من فائدة الدين واستهلاكهِ. ثم ان وارداتها وصادراتها تؤخذ عليها رسوم تعيين بحسب ثمنها فلذلك يضطر الامر مصلحة الجمارك الى تثمين البضاعة تثميناً مدققاً مضبوطاً فتكون جداول الحساب الرسمية التي تبيّن بها تجارة القطر من وارد وصادر اساساً يعتمد عليهِ ويركن اليهِ في احصاء تجارتها

ولكن يدخل في هذه القضية البسيطة اعتبارات كثيرة يتسع فيها مجال الحدس والتخمين وهي المقصودة بالبحث في هذه المذكرة

فاول اعتبار منها هو درجة الحساب الرسمي للواردات والصادرات من الضبط والتدقيق. فقد تقدم ان الواردات والصادرات تؤخذ عليها رسوم تعيّن بحسب تثمينها اما الواردات فتثمن ثمنها في الثغر الذي تصل اليهِ واما الصادرات ففي الثغر الذي تصدر منهُ. ولكننا اذا شئنا تثمين كل بضاعة حين تحصيل الرسم عليها افضى ذلك الى احتكاك وتأخير لا نهاية لهُ واقتضى مصروفاً عظيماً ايضاً. فلتخفيف الكلفة على الناس وعلى مصلحة الجمارك ايضاً تثمن البضاعة "الخام" الواردة والصادرة من حين الى حين بحسب سعر السوق في اليوم الذي يتفق على تثمينها فيهِ مع جماعة من اكابر تجار تلك الواردات او الصادرات فالثمن الذي يعين لكل صنف من اصناف البضاعة وهو المعروف بالتعريفة يفرض انهُ هو قيمة ذلك الصنف او ثمنهُ مدة العمل بتلك التعريفة

فبالنظر الى الاحصاء قد تكون طريقة التثمين هذه اصح على تمادي الايام من طريقة تثمين البضاعة حين مرورها في الجمرك حال الورود او الصدور. لانهُ وان كانت اسعار السوق

(١) مذكرة للسنر روسن اوردها اللورد كرومر في تقريرهِ لسنة ١٩٠٥

قد تعلو وتهبط كثيراً في خلال المدة المبحثة لذلك التثمين لكن الصعود والهبوط يتعادلان فيها على توالي الايام فيفني احدهما الآخر وتؤمن بها عوامل الخطاء الكثيرة التي لا تفارق الطريقة الاخرى

اما البضاعة التي تثمن هذا التثمين فهي البضاعة الخام فقط . واما ما كان من البضاعة كالعدد والآلات والاثاث والثياب المخيطة ونحوها فلا غنى عن تثمينها على حدة . غير ان اصناف البضاعة التي تنطوي تحت الطريقة تبلغ ٥٦ في المئة من اصناف البضاعة كلها والباقي وقدره ٤٤ في المئة يجلب ١٣ في المئة منهُ تجار مؤتمنون بطريقة تأكد مصلحة الجارك معها ان القيمة التي يثمنونها بها هي القيمة الصحيحة وما ينضل عن ذلك وهو ٣٢ في المئة فقط هو كل ما يحتمل فيهِ عدم الضبط في التثمين . وهذا يرجح ان معظمهُ يثمن بالضبط ايضاً او يذكر اصحابهُ قيمتهُ الصحيحة وعليهِ يكون احتمال الخطاء وعدم الضبط في التثمين محصوراً في مجال ضيق

وما دام كلامنا في مسألة التثمين يخلق بنا ان نقارن جداول الحسابات المصرية بجداول البلدان الاخرى التي ترسل تلك البضائع الى مصر لنرى منزلتها من الضبط والصحة بتلك المقارنة . واولى تلك الحسابات بالمقارنة حسابات الجارك البريطانية لان ٤٥ من تجارة مصر كلها تختص ببريطانيا العظمى وارلندا . فمن مقارنة ارقام الصادر من بريطانيا العظمى وارلندا الى القطر المصري في الدفاتر البريطانية بارقام الوارد على القطر المصري من بريطانيا العظمى وارلندا في الدفاتر المصرية يزيد ما في الدفاتر المصرية على ما في الدفاتر البريطانية حسب المتوسط متى اخذ على عدة سنين . ولكن الزيادة لا تساوي اجرة النقل وغيرها من المصروفات التي تزيد قيمة البضاعة البريطانية بارسالها من بريطانيا العظمى الى القطر المصري . واذا استثنينا القمح الحجري الذي تبلغ اجرة نقله مبلغاً عظيماً زال الفرق بين ما في الدفاتر البريطانية والدفاتر المصرية واصبحت قيمة الوارد على بر مصر متساوية في دفاتر البلدين تقريباً

فيستدل من ذلك على وقوع خطاء في حساب الجارك الانكليزية او المصرية او في كليهما بقدر ما يصرف على نقل البضاعة التي نحن بصددها من بلاد الانكليز الى مصر . غير ان هذه البضاعة معظمها اصناف مصنوعة ومصاريف نقلها زهيدة بالنسبة الى ثمنها وربما كانت لقل من ٥ في المئة من ثمنها . وزد على ذلك ان الانكليزي مبال الى تثمين بضاعته التي يرسلها الى مصر باكثر من ثمنها . فاذا اعتبرنا ذلك كلهُ استنتجنا النتيجة التي استنتجناها آنفاً بناء على اعتبارات اخرى وهي ان احتمال الخطاء في تثمين الواردات المصرية محصور في دائرة ضيقة

هذا من قبيل الواردات واما الصادرات فكلها من حاصلات البلاد " الخام " الأ ما ندر وطا سوق في الاسكندرية معفاة من رسوم الجارك فيسهل تعيين تعريفة لها بناء على سعرها الرائج في تلك السوق. وهذا ما يفعلونهُ شهرًا فشهرًا ولكنهم اعتادوا منذ زمان طويل ان يطرحوا ١٠ في المئة من سعر السوق عند تثمين الصادرات لاخذ رسوم الجرك عليها فهذا يقتضي اصلاح ارقام الصادرات في الدفاتر الرسمية اصلاحًا مهمًّا لانها انما تدل على ٩٠ في المئة من سعر الصادرات في السوق فيجب ان يضاف اليها ١١,١ في المئة لمعرفة سعرها في السوق

ثم ان معظم الحاصلات المصرية قطن والقطن على اصناف متفاوتة في الجودة واسعارها في السوق تختلف باختلاف جودتها ولكن تعريفة الجارك تعين للقطن سعرًا واحدًا ثابتًا بقطع النظر عن اختلاف اصنافهِ والسعر المعول عليهِ هو سعر " برون جود قير " وهو اوطأ من متوسط الاصناف التي تصدر من القطن فلذلك ايضًا تكون ارقام الصادرات في دفاتر الجارك غير مطابقة لاسعارها في السوق

ولكننا مهما دققنا في معرفة قيمة الواردات والصادرات فسعرها الحقيقي الذي تباع وتشترى بهِ — وهو المعول عليهِ في حساب البلدان بعضها مع بعض — يمكن ان يظل مختلفًا عن تلك القيمة بل يظل تختلفًا عنها فعلاً . اما الواردات فيصحُّ ان تحسب قيمتها المقيدة في دفاتر الورود مساوية للسعر الذي يدفعهُ التاجر فيها لان الفرق بينها في الزيادة او النقصان يفني بعضهُ بعضًا فيزول على مر الزمان . واما الصادرات فالثمن الذي يدفع فيها يكون اعلى من سعرها في سوق البلد الذي تصدر منهُ بمقدار قيمة عمولة التاجر وربحهِ ونحو ذلك . فبمقارنة ارقام الجارك المصرية والبريطانية من هذا القبيل تصل الى النتائج التالية (وقد حولنا الارقام المصرية الى سعر السوق باضافة ١١,١ في المئة اليها)

	بالوف الجنيهات الانكليزية				
	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤
الصادرات المصرية	١٠٥٠٤	٩٢٣٥	١٠٦١٨	١١٥٨٢	١٢٥١٣
الواردات البريطانية	١٢٥٨٦	١١٩٠٦	١٣٩٨٤	١٢٩٨٤	١٤٣٠٢
زيادة البريطانية على المصرية في المئة(١)	٩,٨	٢٨,٩	٢٨,٦	١٢,١	١٤,٣

(١) [المتعلب] اي زيادة ثمن ما يرد الى بريطانيا من القطر المصري على ثمن ما يصدر من القطر المصري الى بريطانيا

فهذا الفرق العظيم بين ما في دفاتر الجمارك المصرية والجمارك البريطانية يزيد عن مقدار مصروف النقل ولا ريب في ان بعضهُ ناتج عن خطاء في الارقام البريطانية اذ انعام النظر فيها يظهر مبالغات لا تعلَّل بغير هذا التعليل ولكن البعض الآخر لا يعلَّل بذلك اذ التثمين البريطاني يزيد دائمًا عن التثمين المصري زيادة عظيمة مع انهُ لا يسهل على رجال الجمارك البريطانية ان يقفوا تثمين ما يرد من مصر مثل القطن وبذرة القطن وغيرها من الواردات الخام القليلة الاصناف لان اسعارها تذكر في الاسواق البريطانية يوميًّا فتعرف صحة التثمين منها . ولهذا لا بدَّ ان يكون بعض تلك الزيادة ربحًا لاهل هذه البلاد

غير انهُ مهما كان السبب في ذلك الفرق فقد بان لنا جليًّا مما تقدم ان الارقام الرسمية لا يصح البناء عليها الَّا بمزيد الاحتراس والحذر . وللوصول الى الغرض المقصود من هذه المذكرة نضيف ١٥ في المئة الى ارقام الحاصلات منها ١١٫١ في المئة لتعويض العشرة في المئة التي تطرح من سعر السوق والباقي اي ٣٫٩ في المئة لتعويض ما ينقص من سعر القطن بتثمينهِ باقل من ثمن متوسط اصنافهِ . ونضرب صفحًا عما مرَّ الكلام عليهِ آنفًا من اسباب الفرق التي ليست بمهمة

هذا ولمسألة ورود النقود وصدورها دخل عظيم في قضاء الاشغال التجارية . فكل سنة يرد الى بر مصر مقادير عظيمة من الذهب مدة موسم القطن ثم يصدر منهُ بعض ما ورد عليهِ فقط . غير ان الجمارك المصرية لا تأخذ رسمًا على المعادن الكريمة الواردة والصادرة فلذلك لا تراقب عليها مراقبة دقيقة فيحتمل انهُ يدخل القطر ويخرج منهُ كثير منها ولا يرد لهُ ذكر في دفاترها ولا هي تدعي الاحاطة بهذه المسألة والتدقيق فيها بل انها تنشر ارقام الوارد والصادر منها في جداول حسابها وتنبه بانها مأخوذة مما قيل لها عنها . غير انهُ لا ريب في ان معظم الذهب من وارد وصادر هو ما ترسلهُ البنوك وهذا يظهر في حساب الجمارك واما ما لا يظهر فيها فيكون كثيرهُ لاشغال لا تؤثر في ذلك الحساب

فاذا راعينا ما تقدم من الاعتبارات لم يخلُ النظر في الجدول التالي المتضمن حركة التجارة في الثماني عشرة سنة الماضية من فائدة للقارىء

بالوف الجنيهات المصرية

السنة	الواردات			الصادرات (والمعاد اصدارها)				زيادة		متوسط كل ثلاث سنوات
	بضاعة	نقود	الجملة	بضاعة	اضافة ١٥ في المئة	نقود	الجملة	الواردات على الصادرات	الصادرات على الواردات	زيادة الصادرات على الواردات
١٨٨٨	٧٧٢٨	٢٠٤٩	٩٧٧٧	١٠٧٥٨	١٦١٤	٣٦٤٣	١٥٠١٥	..	٥٢٣٨	
١٨٨٩	٧٠٢١	١٩٠٠	٨٩٢١	١٣٣٧٠	١٨٤٠	١٩٦٤	١٦٠٧٤	..	٧١٥٣	٥٨٢١
١٨٩٠	٨٠٨١	٣٩٧٣	١١٠٥٤	١٢٢٠٦	١٨٣١	٢٠٨٥	١٦١٢٥	..	٥٠٧٢	
١٨٩١	٩٢٠١	٣٨٢٥	١٣٠٢٦	١٤١٨٠	٢١٢٧	١٥٣٤	١٧٨٣١	..	٥٨٠٥	
١٨٩٢	٩٠٩١	٣٨٢٦	١٣٩١٧	١٣٦٨٣	٢٠٥٣	٢٠٤٨	١٧٧٨٣	-	٤٨٦٦	٥٨٦٧
١٨٩٣	٨٧١٢	٣٩٤٧	١١٦٦٦	١٣٤١٢	١٩٦٧	٣٥١٧	١٨٥٩٦	..	٦٩٣٠	
١٨٩٤	٩٢٦٦	١٩٦٦	١١٣٦٢	١٢٢٢٠	١٨٣٣	١٨١٦	١٥٨٦٩	..	٤٦٠٧	
١٨٩٥	٨٩٢٠	٤٣١٤	١٢٧٠٦	١٢٦٤٩	١٩٤٣	٢٣٢٣	١٧٢١٣	..	٤٥٠٤	٤٣٥٦
١٨٩٦	٩٨٣٩	٤٧٢٠	١٣٥٤١	١٣٦٣٧	٢٠٤٥	١٨٢٦	١٧٥٠٨	..	٣٩٥٩	
١٨٩٧	١٠٦٠٤	٣٩٢١	١٣٥٢٥	١٣٧٦٢	١٩١٤	٢٣٦٩	١٧٠٤٥	..	٣٥٢٠	
١٨٩٨	١١٠٣٢	٣٧٢٠	١٣٣١٨	١٣٧٦٣	١٨٤٨	١٨٦٢	١٦٠٥٨	..	٣٣٩٥	٣٣١٣
١٨٩٩	١١٤٤١	٤٥١٦	١٥٩٥٧	١٥٨٩٣	٢٣٨٤	٦٥٠٣	١٩٧٧٨	..	٣٨٢١	
١٩٠٠	١٤١١٣	٤١١٥	١٨٢٢٧	١٧٢٥٣	٢٦٠٣	٢٦٠٣	٢٢٥٥٩	..	٤٣٣٢	
١٩٠١	١٣٤٤٥	٣٠٨٦	١٨٢٣١	١٦٤٠١	٢٤٦٠	٢٤٣٢	٢١٢٤٣	..	٣٩٦٢	٣٥٢٢
١٩٠٢	١٤٨١٥	٤٧٧٩	١٩٥٩٤	١٨٣١٤	٢٧٤٧	١٨٣٤	٢٢٨٩٥	..	٤٣٠١	
١٩٠٣	١٦٧٥٣	٦٤٣٢	٢٢١٨٥	١٩٨١٢	٢٩٧٢	١٧٨٦	٢٤٥٧٠	..	١٣٨٥	
١٩٠٤	٢٠٥٦٠	٧٦٠٧	٢٨١٦٧	٢١٨٧	٣١٦٢	٢٧٣١	٢٦٩٨١	١١٨٦	..	٥٠١
١٩٠٥	٢١٥٦٤	٤٧٨٢	٢٦٣٤٦	٢٠٦٧٨	٣١٠٢	٢٨٧٠	٢٧٦٥٠	..	١٣٠٤	-

فزيادة الصادرات على الواردات وبالعكس قد حسبت لكل ثلاث سنوات في الجدول السابق ليحيط القارئ علماً بحال التجارة المصرية بنظرة واحدة ولان ذلك يفني التغيرات العرضية. ويظهر من هذا الجدول ان الصادرات زادت على الواردات نحو ٨٠٠ ٠٠٠ ٥ ج م في كل سنة من السنوات الست الاولى من المدة المذكورة آنفاً ثم جعلت تنقص تدريجاً حتى بلغت ادناها في السنوات الثلاث التي انتهت اخيراً وهبطت دفعة واحدة فيها حتى صارت مساوية للواردات تقريباً

وقبل البحث في اسباب ذلك نبحث عن المؤثرات التي تؤثر في جانب واحد من جانبي الحساب فتزيده او تنقصه دون ان تؤثر مثل ذلك في الجانب الآخر ثم نسعى في تقدير قيمة تلك المؤثرات

فاقوى تلك المؤثرات ما تُكلِّف مصر دفعهُ من مال الويركو وعلى حساب الديون

الاجنبية . فان هذا الحمل الثقيل يدفع على شكل صادر من الصادرات دون ان يقابلهُ وارد من الواردات . ومقدارهُ يمكن تعيينهُ بالضبط تقريباً اذ جلُّ المدينين ان لم يكونوا كلهم خارجون عن القطر المصري . ويضاف الى ما يدفع فائدة للدين ما يدفع استهلاكاً لهُ أيضاً وكذلك قيمة السندات التي تشترى للمال الاحتياطي العمومي والخصوصي . غير انهُ يجب ان يحسب حساب الاموال التي تقبض من اصدار سندات جديدة . وقد جمعنا ما يجب جمعهُ من هذه الاموال وطرحنا منهُ ما يجب طرحهُ واثبتنا ما بقي في الجدول الثالث مجعولاً لمتوسط ثلاث سنوات وغيَّرنا زيادة الصادرات والواردات بحسب ذلك

مدد ثلاث سنوات	بالوف الجنيهات المصرية			
	متوسط زيادة الصادرات	متوسط ما يدفع للدين الخ	زيادة	
			الواردات على الصادرات	الصادرات على الواردات
١٨٨٨ — ١٨٩٠	٥٨٢١	٤٨٠٠	—	١٠٢١
١٨٩١ — ١٨٩٣	٥٨٦٧	٥٦٠٠	—	٢٦٧
١٨٩٤ — ١٨٩٦	٤٣٥٦	٥٥٠٠	١١٤٤	—
١٨٩٧ — ١٨٩٩	٣٢١٢	٥٥٠٠	٢٢٨٨	—
١٩٠٠ — ١٩٠٢	٣٥٣٢	٤٦٠٠	١٠٦٨	—
١٩٠٣ — ١٩٠٥	٥٠١	٦٥٠٠	٥٩٩٩	—

اما سبب ازدياد المدفوع على حساب الدين في مدة الثلاث السنوات الاخيرة فهو ايفاء دين الدائرة السنية في شهر اكتوبر الماضي

ومتى حذفنا المدفوع على حساب الدين كما تقدم يظهر لنا من سير التجارة في الثماني عشرة سنة الماضية ان الصادرات زادت على الواردات في البداية ثم جعلت الواردات تزداد حتى ادركت الصادرات وتجاوزتها الى ان بلغ تجاوزها لها هذا المبلغ الهائل وقدرهُ ٩٩٩ ٠٠٠ ج .م في السنة

وبقي مع ذلك مؤثرات اخرى تؤثر في حساب التجارة ويجب ان يحسب مقدار تأثيرها لو امكن معرفة مقدارها هي بالضبط ولكن معرفة ذلك متعذرة بل مستحيلة كما يرى القارئ لأول وهلة عند ذكر عدد قليل منها فقط

فمن ذلك ما يزيد الواردات وهو ما كان من قبيل الامور التالية

الاموال التي ينفقها السياح في القطر المصري

نفقة جيش الاحتلال

نفقات شركة قنال السويس

الربح الناتج من سك النقود الفضية خارج القطر

مكاسب المضاربين المصريين في البورصات الاجنبيَّة

العمولة التي يأخذها وكلاء شركات النحم والبواخر ومصاريف شحن النحم من بورت سعيد الخ

اجرة النقل في السفن المصرية

النفقات التي تنفقها السفن في الموانى المصرية وتدفع بتحاويل على البلاد الاجنبية

الذهب الذي تنقلهُ السفن لدفع اجرة النقل وثمن البضاعة

دخل الاجانب المقيمين في القطر المصري مما لهم في الخارج وفوائد الاموال التي لهم في البلدان الاجنبيَّة

الاموال التي تفد من الخارج الخ

ومن ذلك ما يزيد الصادرات فيؤثر في الجانب الآخر من حساب التجارة وهو ما كان من قبيل الامور التالية

الاموال التي يدفعها المقيمون بالقطر المصري في سفرهم الى خارجهِ والنفقات التي ينفقونها ايام العطلة التي يقضونها هناك

خسارة المضاربين المصريين في البورصات الاجنبية

الاموال المصرية التي تُهرَّب خارج القطر وهلمَّ جرًّا

فبعض هذه المؤثرات قد يقدر بالتدقيق ويتكرر سنة فسنة كنفقة جيش الاحتلال فانها نحو ٣١٠٠٠٠٠ ج . م في السنة ونفقات شركة قنال السويس فانها تبلغ نحو ٤٢٠٠٠٠٠ ج . م في السنة من الاموال الاجنبية والربح من سك نقود الفضة فقد بلغ متوسطهُ ١٤٠٠٠٠٠ ج . م سنويًّا في الثلاث السنوات الاخيرة ولكنهُ كان اقل من ذلك قبلها

والاموال التي يجلبها السياح معهم تبلغ مبلغًا عظيمًا وهي في ازدياد دائم وتقديرها محتمل للخطاء الكثير ولكنها ربما زادت عن ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة يقابل بعضًا منها ما يصرفهُ الذين يسافرون الى خارج القطر على سفرهم ومعيشتهم مدة غيابهم عنهُ

وما تصرفهُ السفن في الثغور المصرية على شراء زادها والرسوم التي تؤخذ منها وما تاكل

ذلك لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠٠ ج . م سنوياً ومعظمهُ يدفع بتحاويل على البلاد الاجنبية . ومكاسب المضاربين وخسائرهم تفني بعضها بعضاً على مر الاعوام ولكن يقال ان المكاسب فاقت الخسائر بكثير في الاعوام الاخيرة . وهناك امور اخرى يحتمل ان مجموعها يبلغ مبلغاً عظيماً ولكن لا سبيل لنا الى تقديرها

فيتضح مما تقدم اننا اذا غضضنا النظر عن امتدادة المال ظلّ ميزان التجارة يتأثر بمؤثرات اخرى متكررة وتأثير هذه المؤثرات ترجيح كفة الواردات لا محالة ولكن يتعذر علينا تقدير مقدار هذا الترجيح وتعيين ميزان التجارة بذلك لسنة او لمدة من السنين لاننا لا نعلم من امر تلك المؤثرات ما يفي بذلك وانما نعلم ان مجموع تأثيرها كلهُ لا يكفي لتعليل الفرق الحاصل الآن بين الواردات والصادرات

وهذا القول يؤيدهُ الجدول الذي ذكرناهُ آنفاً حاوياً للارقام المبينة لارتقاء سير التجارة فان معظم العبرة بهذه الارقام هو في كونها تدل على التغيرات التي حدثت في السنين المذكورة في الجدول اذ الفرق فيها بين مدة ومدة يظهر ان تلك التغيرات مستقلة عن تأثير المؤثرات التي تعتبر ثابتة . مثال ذلك ان الفرق بين مدة الثلاث السنوات الآخيرة والمدة التي قبلها بلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً زيادة في قيمة الواردات . وليس بين المؤثرات التي سبق النظر فيها مؤثر يمكن ان ينتج هذه الزيادة العظيمة مهما ازداد مقدار تأثيره فلا بدَّ لها اذاً من سبب آخر

وهذا السبب هو دخول رأس مال جديد الى البلاد على وجوه شتى لانهُ وان يكن دخول رأس المال الى القطر متواصلاً من قبل ذلك باعوام لكنهُ ازداد ازدياداً عظيماً جداً مع النهضة التجارية والمالية التي ابتدأت باقبال محصول القطن سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ فان البنوك التي كانت موجودة زادت اموالها من الخارج كثيراً وانشئت ايضاً بنوك جديدة وشركات عديدة باموال اجنبية وزيدت البضاعة المجاوبة بالدين زيادة عظيمة وزيد الدين الذي على مصر للامم الاخرى بطرق عديدة . على ان معظم هذا الدين من اموال البنوك فايفاء دين الدائرة السنية كان بزيادة رأس مال البنك العقاري المصري بل ان جزءاً من رأس مال الشركة الجديدة هو من مال البنك السلف على اسهم تلك الشركة

والمرجح ان زيادة الواردات على الصادرات المذكورة في الجدول الاخير هي عبارة عن رأس المال الجديد الذي دخل الى القطر ولكن يتعذر علينا اثبات ذلك اذ كثير من ذلك المبلغ لا يظهر في الحسابات التي تنشر وبعض ما ينشر منها كان الاكتتاب به في مصر

هذا وان كانت النتائج التي استنتجناها في هذه المذكرة مبنية على اساس صحيح فهذه الحال لا يمكن ان تدوم الى ما لا نهاية لهُ اذ لا يغرب عن البال ان القطر المصري قطر مديون وسيظل مديوناً مدة ازمان طوال . وكل قطر يستدين المال يلتزم ان يدفع فائدة دينهِ لمدايتيهِ من جملة صادراتهِ . وذلك وان كان قد يخفى مدة استدانة المال لا يخفى بل يظهر بكل قوتهِ متى بطلت الاستدانة . ولهذا ارى ان الارقام الدالة على ميزان التجارة في الجدول المذكور آنفاً لا يدوم ازديادها وارتفاعها بل لابدَّ لها من الرجوع الى الحالة الطبيعية ولكن هل يكون ذلك بازدياد الصادرات او نقصان الواردات — مسألة لا يمكن الحكم فيها الآن وانما يحكم فيها على توالي الزمان

تخميس حكم زهير (١)

حلمتُ فهذبت الزمانَ واهلهُ وجدت فاخجلت الغمام وهطلهُ
وما خلتُ ان البؤس يوفد رسلهُ واعلم ما في اليوم والامس قبلهُ
ولكنني عن علم ما في غد عمي

الى اجل نحيا متى يدعنا نجبْ فلا قَدَر يزجيهِ او دمع منتجبْ
فان فاز سهم للردى لستُ ارتهب رايتُ المنايا خبط عشواء من تصب
تمتهُ ومن تخطئ يعمر فيهرم

ورثت عن الآباء حسن سريرة وأورث ابنائي اطايب سيرة
وصانعت جار السوء رعياً لجيرة ومن لم يصانع في امور كثيرة
يضرَّس بانياب ويوطأ بمنسم

سلوا الحيَّ عن خلقي يضع زهر روضهِ اذا ما كريمٌ اغضبَ الدهرُ أرضهِ
واحمي الحمى من ان يداس بارضهِ ومن يجعل المعروف من دون عرضهِ
يفرهُ ومن لا يتّقِ الشتمَ يشتمِ

واني لكسَّاب الثناء بفضلهِ قليل التماس المال الاَّ لبذلهِ
واني لذو مجدٍ يعاش بظلهِ ومن يكُ ذا فضلٍ ويبخل بفضلهِ
على قومهِ يستغنَ عنهُ ويذمم

(١) هي الحكم المشهورة في معلقة زهير ابن ابي سلمى المزني وقد نشر هذا التخميس اولاً في جريدة السودان